

لابد من النظر بعيداً الي ما خلف النضالات التي نخوضها ضد الدكتاتورية

قسم الاعلام بحزب الشعب الارتري
2009 / 10 / 25م

نسبةً لافتقار معظم البلدان الافريقية الخارجة لتوها من الحقبة الاستعمارية الي تنظيم أو تأطير سياسي كفوء يتسلم مهمة السلطة السياسية فيها، وقعت في قبضة دكتاتوريات فردية استندت إما الي قوة سندها القبلي أو الي قوة علاقتها بالمستعمر، من ثم كانت النتيجة أن تصبح معظم تلك البلدان لقمّة سائغة للاضطهاد، الجهل، الفقر، المرض، الفساد، الحروب والانقلابات العسكرية، مما أدى ولا يزال الي حرمان الشعوب في هذه القارة من التمتع بثمار ولذة استقلالها. ليبيريا، سيراليون، نيجيريا، اوغندا، رواندا، بورندي، الكنگو من أبرز الأمثلة علي مثل هذه الفئة من الأقطار.

وفي اثيوبيا أيضاً وبعد أن تداعت أركان نظام هيلي سلاسي بفعل مقاومة الشعوب الاثيوبية وتنامي وتيرة الكفاح الارتري المسلح، تكرر كما في سائر البلاد الافريقية ذات مشهد ضعف التنظيم السياسي والشعبي، مما مهد الأرضية لقيام حكم عسكري قمعي تمثل في نظام الدرق بقيادة الكولونيل/ منقسنو هيلي ماريام.

كذلك نجد في الصومال أن المقاومة الشعبية المسلحة التي أسقطت الدكتاتور/ سياد بري، سقطت هي بدورها في مستنقع الأطر القائمة علي أسس قبلية فشلت في توحيد الصومال والصوماليين، فاندحرت الأوضاع الي أسوأ مما كانت عليه في العهد الدكتاتوري.

وبذات القدر فإن الشعب الارتري وإن استطاع عبر نضالاته التحررية السلمية والمسلحة المتواصلة زهاء الخمسين عاماً أن يحصل علي سيادته علي أرضه، إلا أنه ولذات عامل غياب التنظيم السياسي والشعبي المؤهل آلت السلطة السياسية في البلاد الي طغمة الههدف الدكتاتورية العسكرية التي يهيمن عليها فردٌ واحد فقط، وبسبب الممارسات القمعية لهذه الطغمة واضهادها الدائم لشعبنا وانتهاكها لحقوقه وحرياته الأساسية، ها هو شعبنا قد أصبح نهياً للفقر والجهل والمرض والحروب والتشرد والتفرق.

أيضاً يجب ألا ننسى أن ارتريا كانت في القرنين الماضي والحالي ولا تزال مسرحاً لحربٍ مستمرة تمتلئ بأنواع السلاح والعتاد الحربي والجنود تحت السلاح بصفة دائمة، وفي مثل هذه الأوضاع الحرجة وما لم تجد روح المقاومة والتذمر المتنامية وسط الشعب الارتري يوماً إثر آخر قوة ديمقراطية مؤطرة تأطيراً صحيحاً وفعالاً تقود دفة توجيه القوة الجماهير العارمة، فمن غير المستبعد أن تتكرر في بلادنا النماذج المشار اليها آنفاً من قيام انقلابات عسكرية وحروب أهلية وغيرها من المآسي التي لا يعلم مداها إلا الله.

ولهذه الاعتبارات ظللنا ندعو ونعمل باستمرار علي تأطير التنظيمات الارترية المعارضة في مظلة تحالفية جامعة تتمتع بالقوة والانسجام، وما قدمناه كورقة صارت الآن ضمن وثائق التحالف الديمقراطي وسوف تناقش في ملتقى الحوار الوطني القادم تحت عنوان (خطة الفترة الانتقالية) يعبر عن مدى توقنا للسعي الي توفير عوامل القوة والوحدة المنشودة، كذلك فإن الجهود الوحيدة المكثفة التي يبذلها في غيرما كلل أو ملل كلٌّ من حزب الشعب الارتري، حركة المقاومة الديمقراطية الارترية/ قاش – سيتيت، الحزب الديمقراطي، الحركة الشعبية الارترية في سبيل الاندماج وبناء حزب قوي عريض القاعدة وإن حاول البعض منطلقين من حساباتٍ ضيقة ومكائدات بالية إعطاء ذلك المشروع ما يتناقض مع شكله ومضمونه من نعوت وأوصاف، إلا أنه لن يغيب عن بال أحد أن ذلك إنما يعبر كل التعبير عن تحرُّقنا شوقاً الي وحدة شعبنا ووحدة قواه السياسية من جهة، والإشفاق المخلص علي بلادنا من ألا تتعرض الي المصير السيئ الذي تعرضت له النماذج التي تطرقنا اليها فيما مضى من السطور من جهةٍ أخرى.

ولنفس هذا الغرض من بناء واستكمال عناصر الوحدة والقوة ظللنا ولا زلنا ندعو الي التنسيق والتعاون الإيجابي تحت مظلة جامعة بين التنظيمات المتباينة سياسياً والتوحد والاندماج بين التنظيمات المتمثلة برامجياً، ومن الواضح جداً أن هذه الرؤية تجد القبول والتأثير المتزايد وسط الشعب وقواه المعارضة، والتحالف الديمقراطي الارتري بدوره في برقيته الي مهرجان ارتريا 2009م أكد بقوة وصراحة علي دعمه وتأييده الكامل لعملية الوحدة الاندماجية الجارية بين التنظيمات الثلاث، التنظيمات والأحزاب السياسية الأخرى الأعضاء في التحالف هي الأخرى لم يصدر منها حتى هذه اللحظة ما يعترض علي هذه الخطوة الوحديوية، بل صدر منها ما يدعم وبيبارك، حيث جاء في التصريح السياسي الذي أدلى به السيد/ حسن سلمان رئيس المؤتمر الاسلامي في 14 أكتوبر 2009م تأكيداً في كلماتٍ صريحة تأييده ومباركته للوحدة الاندماجية بين حزبي الشعب والديمقراطي الارتري والحركة الشعبية الارترية، كما أوضح أن المؤتمر الاسلامي بدوره علي استعداد للقيام بذات الخطوة مع التنظيمات المماثلة له سياسياً مع عدم رغبته في ذات الوقت في إقامة تحالفات جانبية داخل مظلة التحالف الديمقراطي، شعبنا أيضاً لم يعرف عنه في كافة المراحل التاريخية وقوفه ضد وحدته أو وحدة قواه السياسية. لذا فإن كان ثمة من يعادي الوحدة أو الاندماج بين شتى قوى الشعب الارتري، لن يكون إلا النظام الدكتاتوري الحاكم صاحب المصلحة الأكيدة في تمزق المقاومة الشعبية وتفتت القوى السياسية المعارضة، هذا بالطبع فضلاً عن بعض الاتجاهات المصابة بداء ضيق الأفق والهواجس والتوجسات غير المبررة.

وبما أننا لن نستطيع بغير الوحدة إسقاط النظام الدكتاتوري، أو بناء دولة ديمقراطية، أو تحقيق سيادة وتنمية وطنية، يجب أن ننظر بعقلٍ مفتوح وأفقٍ بعيد الي ما بعد سقوط الدكتاتورية وبعيداً عن المكابيات والعقليات والحسابات الضيقة، ولأنه من السذاجة بمكان الاعتقاد بحل وانتهاء جميع مشكلاتنا السياسية والاجتماعية بمجرد سقوط النظام الحاكم، فلا خيار أمامنا إذا ما أردنا انتشال بلادنا من لجج الأزمات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، إلا خيار التأيير الشعبي السياسي الفعال من جهة وإقامة النظام المجرب الصلاحية عالمياً، النظام الديمقراطي التعددي الذي يؤمن إشراك ومشاركة الجميع.